أهمية وثائق الأوقاف بسجلات المحاكم الشرعية في كتابة تاريخ الجزائر العثماني (مدينة الجزائر نموذجا)

الأستاذة صليحة بوزيد
جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

إن ظهور الوثائق الأرشيفية[1] القديمة مرتبط أشد الارتباط بمعرفة الإنسان للكتابة وأدواتها، ففي مصر القديمة نجد أن كتاب الموتى هو أقدم المدونات البردية، ويرى بعض العلماء أن هذا الكتاب وغيره من البرديات تعتبر بدايات للوثائق الأرشيفية.

وعليه فتطور الكتابة وحياة الإنسان دفعه لتدوين سير حياته لجمع شتات الماضي ليكون صورة للمجتمع الذي عاش فيه، فجمع رصيداً معتبراً عن حياته الاجـتماعية والاقتصادية والفكرية و حتى اليومية منها.[2]

يتعلق الأمر في هذه المداخلة لرصد عينة أرشيفية تخص وثائق المحاكم الشرعية في الفترة العثمانية والمحفوظة بمركز الأرشيف الوطني[3] – بئر خادم – قصد تحليلها واستنطاقها للخروج بجملة من الاستنتاجات و الحقائق التاريخية.

ومن أهم الوثائق المسجلة في الأرشيف الوطني وثائق سلسلة المحاكم الشرعية ذات الأهمية البالغة نظرا لما تحويه من معلومات ذات قيمة معرفية هامة، حيث مكنتنا من استقاء معلومات عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفترة التي تعود إليها، وبالتالي باستطاعتنا اليوم استخدام هذه المعلومات لمقاصد ومطالب تخدم البحث العلمي لأنها تجيب على العديد من الأسئلة المطروحة اليوم، خاصةً أنها تغطي فترة زمنية معتبرة تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومنها ما يعود إلى 1001هـ/ 1592م وبعضها ينتهي 1272هـ/1856م.

لقد كانت هذه المعلومات تسجل كوثيقة إدارية من طرف القاضي الذي كان يقوم بمهام مختلفة، منها قاضي الأحوال الشخصية والجنايات بالإضافة إلى كون محكمته بمثابة ديوان للمظالم، ولهذا تنوعت طبيعة الوثائق المدونة في السجلات،

المنارة للاستشارات

فإضافة إلى التنوع الكبير للقضايا المطروحة كي يفصل فيها، (معاملات عقارية – إيجارات – إقرارات بالدين – دعاوى – أوقاف – تعيينات في وظائف رسمية – مهور ونفقات – مخلفات ومحاسبات... الخ) و بتعبير أخر فان جميع خيوط المجتمع المدني كانت مرتبطة بيده[4]، تدون في هذه السجلات نسخ من أنواع مختلفة من الوثائق[5]. حيث جعل العثمانيون منها أساس كل معاملاتهم الإدارية فحددوا أنواعها والمواصفات الشكلية الخاصة بكل منها، فنجد بذلك مادة غزيرة تتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية من عقود الزواج والطلاق والنفقة والبيع والشراء...

يحتفظ الأرشيف الوطني الجزائري من تلك الوثائق والتي هي بمثابة تراث وطني لا يقدر بثمن ومصدر تاريخي لا يمكن الاستغناء عنه من طرف الباحث، ومن ضمن أهم الوثائق التي تحتل الصدارة في عقود المحاكم الشرعية وثائق الأوقاف[6]. تتوزع المحاكم الشرعية على ثلاث و خمسين ومائة علبة بعضها يحمل ترقيما مزدوجا[7]. ويحتوي معظمها على أزيد من مئة وثيقة، بل إن بعضها يضم ضعف ذلك، وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر والمناطق المجاورة لها وبعض المدن الأخرى كالبليدة والقليعة و شرشال والمدية وغيرها. وهي وثائق مودعة بخزائن أرشيف الحكومة العامة للجزائر مع القسم الخاص بالسجلات العربية التركية، وقد كان ترتيبها من طرف الموثق «غبريال اسكير» (Gabriel Esquer) في آخر القائمة فصنفت في حرف زاد.

وكانت المحاكم الشرعية تسجل معلومات بدقة متناهية في جميع التعاملات لدرجة يستطيع الباحث أن يعد خارطة برسم البيوت والحارات والأزقة، بحيث نلاحظ في تلك السجلات ذكر لجيران البيت من الجوانب الأربعة فعلى سبيل المثال لا الحصر تحبيس أحمد بن المرحوم المبارك مفتي المالكية جميع الدار الكاينة بحومة كوشة علي سند الجبل المجاورة من بعض جهاتها الدار شيخ البلد ومن أخرى لدار الخوجة بالابتياع الصحيح.[8]

بالإضافة إلى سجلات المحاكم الشرعية توجد مجموعتان هامتان وهما سجلات بيت المال ودفاتر «البايلك»[9] والتي تحوي هي الأخرى معلومات قيمة حول الوقف وعليه يستطيع الباحث اليوم أن يقف على هذه السجلات الذي قدر عدده بـ: 13583 وثيقة وقف، أما اللغة المتداولة في سجلات المحاكم الشرعية فهي اللغة

المنارة للاستشارات

العربية محفوظة في بطاقات خاصة تدعى الميكروفيش (Microfiche) المصغرات الفلمية).

ونستنتج مما ذكر أن المجموعة الأولى وهي الوثائق الشرعية ذات أهمية بالغة لأنها تعكس لنا الطابع الاجتماعي والنشاط الاقتصادي والتطور التاريخي للأمة الجزائرية وبخاصة في القرن الثامن عشر.[10] وهي مادة ما تزال خام لكونها لم تحظ بالاهتمام إلا في السنوات الأخيرة.

أهمية عقود الأوقاف

تحتل عقود الوقف أو التحبيس[11] الصدارة من حيث عدد الوثائق في المحاكم الشرعية ثم تليها عقود الملكية والبيع والشراء وعقود النزاعات والخصومات وعقود الزواج والطلاق والهبة وغيرها.

تفيدنا وثائق الوقف في استخراج العديد من المعطيات في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والعسكرية نذكر منها ما يلي:

ذكر الشرائح الاجتماعية الواقفة:

والواقف هو صاحب المال أو مالك العقار المراد إيقافه، بعد أن تتوفر فيه شروط عقد الوقف من أهلية التبرع والبلوغ والعقل وحرية التصرف، ويلزم بعبارات صريحة فيكون مؤاخذا بها ويطالب بمقتضى هذا الالتزام أن ينشئ مع عقد الوقف الذي يكتسب بها حقوقاً يطالب بها بناء على هذا التعاقد، وقد تضمنت هذه الوثائق صيغة التعريف بالواقف وأهليته لأداء التصرف بعبارة «اشهد على نفسه».[12]

وبهذا نستطيع التعرف من خلال هذه العقود على الشرائح الاجتماعية المختلفة التي قامت بتحبيس أملاكها من حكام وجيش وغيرهم، إذ نقرأ في أحد العقود على سبيل المثال تحبيس علي باشا[13] جميع الجنة الكائنة بتلاوملي بتاريخ 1172هـ[14]. ومن هنا يتضح لنا المكانة الاجتماعية للواقف ونستطيع معرفة أن الواقف كان ينتمي إلى الفئة الحاكمة «الباشا» أي داي الجزائر وأيضا تحبيس محمد الحصار جميع الجنة الكاينة باجنان «بابا لوادي» بتاريخ 1142هـ، والملاحظ أن صاحب العقد أن الواقف ينتمي إلي جماعة حرفية مهنتها صناعة الحصير.

المنارة للاستشارات

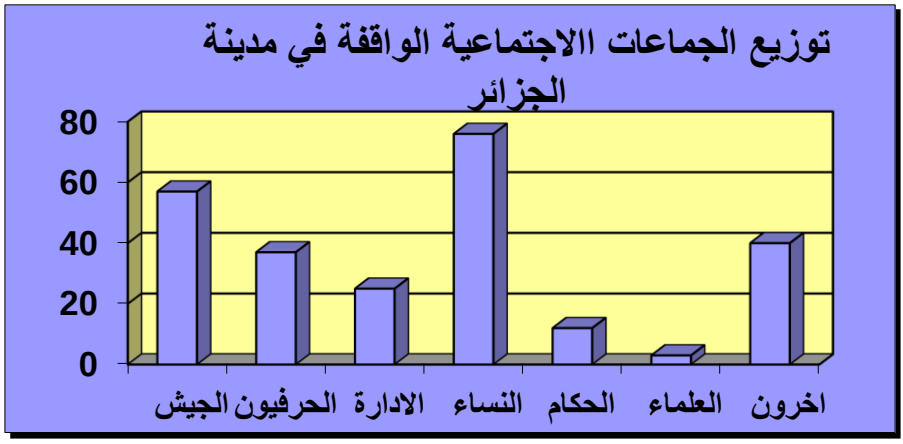

ذكر طبيعة العقار:

تكتسي عقود الأوقاف أهمية كبيرة في الكشف عن جوانب هامة وفي ميادين مختلفة إذ تسمح لنا هذه العـقود بالتعرف على الملكية العقارية وكيفية انتقال الملكية في الأسرة الواحدة، فقد تعددت الملكيات الموقوفة من أراضي ودكاكـين وبيوت وغيرها من جهة، كما تمدنا بمعلومات عن الأسواق التجارية والحمامات والمخابز ودور الانكشارية والفنادق والأفران والمقاهي في مدينة الجزائر من جهة أخرى. وغالباً ما يذكر مصدر ملك ذلك من بيع أو شراء أو إرث فعلى سبيل المثال تحبيس محمد الانشجاري ابن حسين جميع العلوي الكاين بحومة بير الجباح سند الجبل بالابتياع الصحيح[15]. ويقصد بذلك أن المالك تحصل على العلوي عن طريق عملية الشراء.

معرفة مكان تمركز العقار:

كما تساعدنا هذه العقود على معرفة كثافة الأحياء السكنية ومعرفة تواجد العقارات، خاصة أن مدينة الجزائر تحتوي على أبواب وأسواق وحارات عديدة في ظل انعدام الخرائط المفصلة التي تخص مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، إذ أصبحت هذه الأبواب والأسواق بمثابة الوسيلة المادية التي تعطي لنا صورة واضحة على مدينة الجزائر ونسيجها العمراني ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي، وقد أعطت لنا عدة وثائق وقفية صورة جغرافية حية على أهم الأسواق مثل: سوق السمن، سوق الشبارلية والطرقات والأزقة مثل: حومة الخضارين – كوشة علي – زنقت المليس– القصبة...، إنا هذه المعلومات تساعدنا اليوم على وضع

المنارة للاستشارات

رسم تقريبي لطبوغرافية المدينة، خاصة وأننا لا نملك طبوغرافية صحيحة يمكن الاعتماد عليها لمدينة الجزائر خلال الحقبة الحديثة.

معرفة الأحياء السكنية في وثائق الوقف:

يمكن اعتبار الأحياء السكنية الصورة النموذجية السكانية للمدينة، فقد كانت تعتبر في الغالب نموذجا للنظام الطائفي السائد وهذا ما أشار إليه أندري ريمون في دراسته للمدن العربية الكبرى واعتبارها إدارة مصغرة تتم بواسطة أعيان الطوائف الذين يدعون بالشيوخ وهم يمارسون دور الوساطة بين السكان والسلطة المركزية[16].

لقد أثار العديد من الرحالة و المؤرخين عن أحياء مختلفة في مدينة الجزائر كان أولها حسن الوزان، هايدو (Haedo)، لوجي دي تاسي (Laughier De tassy) كما تذكرها أيضا الوثائق سوى كانت المحاكم الشرعية أو سجلات بيت المال والبايلك، والتي لها قيمة جوهرية من المعلومات التي تساعدنا على تركيب صوره ولو أنها غير كاملة إلا أنها تعطينا فكرة عن توزيع الأحياء السكنية في أرجاء المدينة. ويبلغ عدد أحياء في مدينة الجزائر ثلاثة و عشرين حيا أو حومة[17] ولقد صدرنا اغلبها من خلال وثائق التحبيس نذكر منها:

سباياك الربع	قاع الصور	سباط الحوت
حومة الكبابطية	تبير غوتين	كهف النسور
المرستان	كجاوة	البطحا
كوشة علي	حارة السلاوي	زنقت ابن فارس
حومة العزارة	القصبة الجديد والقديمة	عبد الله العلج
حومة القايد موسى	سيدي الاكحل	حوانيت سيدي بد الله
حمام المالح	بير الزنق	عين الزنبوجة

المنارة للاستشارات

ننوه أيضا بأن الحارات سميت بأفراد وحمامات وعيون... لأنها كانت تكتفي بالإشارة إلى بعض المعالم الموجودة بها فعلى سبيل المثال:

- العيون: عين السماء. عين الأزرق
- الأفران "الكوشة": كوشت إبليس - كوشت المليسر - كوشة علي -كوشة وريدة.
- الأضرحة والزوايا: ضريح سيدي علي الفاسي- سيدي هلال- زاوية أبي شعيب.
- السباط*: سباط القايد قاسم.

ومن الجدير بالذكر أن وثائق الأوقاف قد ساعدتنا في تحديد معالم الحي الواحد وهذا بذكر الجهات الأربعة لموقع العقار وهو ما جعلنا نتعرف على نطاق الأحياء وحدودها بالتقريب. لكن غياب خريطة مفصلة عن الموقع والتوزيع العقاري للملكيات حصر جهدنا في التعرف النظري لموقع الأحياء.

كما لاحظنا أن التركيب الاجتماعي للأحياء عادة ما ارتبط لرغبة كل طائفة في المجتمع في تشكيل خلية اجتماعية متجانسة و لكن في نفس الوقت منعزلة عن باقي الطوائف الأخرى، وقد أكد ريمون (Raymand) عن هذه القاعدة عند دراسته للمدن العربية مثل حالة دمشق - حلب- القاهرة- ومدينة الجزائر الشيء الذي لاحظناه في وثائق الوقف حيث لمسنا هذه الظاهرة فعل سبيل المثال كانت فئة الجيش تتمركز في أسفل القصبة مثل حومة عقبة الشرشالي وحارة اجنان. أما الفئة الريفية فقد استقرت في حومة بن فارس* وهكذا. ولقد أدى هذا الانعزال إلى انشطار المدينة إلى وحدات متمايزة.

معرفة المدينة وأسوارها:

لقد نمت مدينة الجزائر خاصة بالتواجد العثماني لحماية المدينة من الاعتداءات والهجوم الخارجي، ومن هنا يعتقد أن المدينة لم يكن لها أسوار منيعة تحميها إلا عند الوجود العثماني الذي عمد إلى تحصين المدينة وتمكنت بذلك من الدفاع عن نفسها ولقد وصف مدينة الجزائر كل من زارها انطلاقا من حسن وزان في القرن السادس عشر، ونكتفي بوصف هايدو للمدينة حيث قال عنها "شوارع المدينة ضيقة ومنازلها متلاصقة بعضها ببعض، منازلها أقيمت على شكل مدرجات أعطتها منظرا جميلا"[18].

المنارة للاستشارات

ومن خلال وثائق الوقف التي تمكنا من وضع تصور للمدينة وأسوارها وصلنا إلى رصد ثلاث مناطق هامة وهي:

1- منطقة القصبة*:

تأتي ترتيب هذه المنطقة في وثائق الوقف في المرتبة الأولى مقارنة بالمناطق الأخرى وهذا راجع لموقعها الممتاز باعتبارها مركز المدينة وفيها يوجد المباني الهامة مثل تكنة اوسطا موسى ولهذا فهي أكثر المناطق من حيث الكثافة السكانية ونلمح هذا الشيء في الوثائق حيث ضمت المنطقة فئات من العنصر التركي وفئة الجيش، كما تضم المنطقة مركزا ثقافيا خاص بالجالية الأندلسية وهي زاوية الأندلسيين التي تأسست في 1639م ولهذا قطن المنطقة العديد من الفئة الأندلسية بالإضافة إلى الفئات الحاكمة مثل: مصطفى الشريف القرمانلي البايلك وعائلات غنية ودينية مثل: مصطفى نجل الشيخ البركة سي سليمان ابن راضي.

سويقة باب الوادي:

تعتبر هذه الأخيرة حيا سكنيا نشيطا من الجانب البشري والتجاري، حيث تأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة السكانية وكان ابرز فئة سكنت هذا الحي هي فئة الحرفية وربما هو شيء بديهي حيث تعتبر المنطقة منطقة تجارية وجدت فيها حرف متميزة مثل: العطارة - الحرير- والخياطة.

حومة كوشة علي:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الكثافة السكانية وتبدو أنها كانت حومة عرفت فئة الأغنياء والفئة الدينية فمن أبرز التي قمنا برصدها مفتي المالكية أحمد بن مبارك الفقيه[19] عدد معتبر من فئة الجيش.

أبواب مدينة الجزائر:

تنقسم مناطق مدينة الجزائر حسب موقعها الجغرافي ونشاطها الاقتصادي إلى ثلاثة مناطق رئيسية تسمى "الفحوص وذلك اعتمادا على وثائق الوقف واستنادا إلى الطرق الرئيسية المؤدية إليها أبواب المدينة* والتي تضم النواحي التالية:

فحص باب الوادي:

وهي تضم الأحياء التالية حسب ما هو وارد في الوثائق (عين الحمراء - حمام المالح - اجنان - عيون السخاخنة - بوزريعة - سكة الشهويد - سويقة باب الواد - بير الزنق).

المنارة للاستشارات

يقع فحص باب الوادي في المنطقة الشمالية وكانت منطقة اتصال المدينة مع الجهة الغربية[20] كان يوجد بها مقبرة اليهود والمسيحيين وأين يتم إقصاء هذا العنصر من العناصر عند ارتكابهم لأي جريمة[21].

أما المنطقة الثانية الواقعة في المنطقة الوسطى والتي تعرف بفحص الباب الجديد وضم المناطق التالية: (عين الزنبوجة – بني مسوس – فحص عين القديم– الابار– حيدرة) اشتهرت المنطقة بوجود بها حصن الإمبراطور، كما تميزت عن المناطق الأخرى بأنها كانت تضم كسومبولية اثنية متنوعة من: أندلسيين – أتراك– يهود– أسرى وحتى عبيد[22].

والمنطقة الثالثة الواقعة في الجهة الشرقية والتي تعتبر أهم أبواب مدينة الجزائر وفحصها ونقصد بها فحص باب عزون. حيث تمثل هذه الأخيرة مركزا لكل العمليات التجارية، في المدينة وبها تقع أهم أسواق المدينة ونقصد بذلك السوق الكبيرة التي تذكرها الوثائق والواقعة بين باب عزون وباب الوادي، ويضم الفحص المناطق التالية (عين السلطان – بئر مراد رايس– حمام حمزة خوجة – بير الجباح – خنيس – تلوملي – حومة الخضارين – الجرادين).

والملاحظ أيضا أن هذا الفحص لم يكن فقط مركز للعمليات التجارية فحسب وإنما كان مركزا بشريا نشيطا في كل الأوقات حيث كان يقصده الناس من مختلف مناطق البلاد من البربر وجماعة البرانية التي كانت تقطن في الجهة الغربية لباب عزون في منازل فقيرة حسب ما ذكره أندري ريمون[23].

بالإضافة إلى أبواب أخرى لم نجد لها اثر في وثائق الوقف ولكن تذكرها الكتب المعاصرة مثل باب الجزيرة الذي يقع في الجنوب ويطل على الميناء حيث كان يسهل عملية الاتصال بين البر والبحر.

الأسواق:

لقد تميزت الأسواق في المدن الإسلامية بتقاليد عريقة أشاد بها العديد من الرحالة والمؤرخين وكان أولهم حسن الوزان الذي قال: "بان المدينة تملك مساكن جميلة: وأسواق منظمة، حيث يوجد لكل حرفة موضعها الخاص بها"[24].

فعند النظر بالتفصيل في أسواق المدينة نلاحظ تمركزا واضحا للحرف الراقية في وسط المدينة أهمها: سوق الصاغة – العطارون وغيرها أما الحرف البسيطة مثل: الخضار ين – الحدادين – الدباغين فهي تقع سواء عند البوابات أو خارج الأسوار

المنارة للاستشارات

ولهذا فان اغلب الأسواق في العهد العثماني كانت تقع أسفل المدينة وبشكل خاص في باب عزون وباب الوادي وهذا الجدول لأهم الأسواق التي قمنا برصدها من خلال وثائق الوقف:

سوق السراجين	سوق الكبيرة	سوق الخراطين	سوق الحاشية	سوق القزازين	سوق الشماعين	سوق الكتان	سوق العطارين

والشيء الملاحظ في أسواق المدينة من خلال عقود الوقف تبدأ عادة بوصف موقع العقار المحبس والذي يرشدنا إلى محل لصناعة معينة وبشكل من الدقة فعلى سبيل المثال الوثيقة رقم 70 العلبة 1/ 48 تحبيس محمد الانجشاري جميع الدار في سوق الكتان وتحبيس المكرم محمد الصمار صناعة ابن علي الشريف جميع الدار في حارت السلاوي [25].

كما تذكر بعض المتخصصة احتكار عدة حرف من طائفة اجتماعية واحدة مثلما هو الحال لبني ميزاب الذين اشتغلوا: جزارين ولحامين[26] كما احتكر اليهود صناعة الصاغة.

السويقات:

ذكرت الوثائق كلمة السويقات وهي تصغير لكلمة السوق في المدينة مثل ما ورد في الوثائق سويقة باب الوادي - سويقة عمور ويبدو من خلال طبيعتها شبيهة بالحوانيت تباع فيها في الغالب الخضر والفواكه واللحم حسب ما ذكره ريمون[27] وقد تستبدل كلمة السويقة أحيانا في العقود باسم "حوانيت" كما هو الحال بالنسبة لحوانيت سيدي عبد الله.

- **ذكر الأشخاص المنتفعين**: ونستطيع من خلال هذه العقود أيضا معرفة كيفية انتقال الملكية في الأسرة الواحدة، لان أحكام الوقف الذري خاصة يقر لصاحب الحبس الانتفاع ومن بعده أولاده وأهله حسب ما أورده في العقد.

هذا ما ساعد الأسر على المحافظة على تماسكها وحال دون اقتسام الأملاك الموقوفة أو بيعها أو رهنها من طرف الورثة، وقد لاحظنا أن أغلب عقود الأوقاف التي تم تسجيلها في سلسلة المحاكم الشرعية كانت أوقاف خاصة أو أهلية، وسجلنا أيضا أن معظم هذه الأوقاف كانت موجهة أساسًا نحو التحبيس على الأولاد

المنارة للاستشارات

وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على حرص الواقفين على المحافظة على الإرث والترابط الأسري، وقد جاء في هذا الإطار في العقد التالي: تحبيس قاسم بن موسى المداحي على نفسه ثم على ولده الموجود الآن وهو محمد وعلى ذريتهم وذرية ذريتهم وأعقاب أعقابهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام[28].

- **معرفة القضاة الذين تولوا منصب القضاء في مدينة الجزائر**: وباعتبار عقود الأوقاف هي عقود إدارية يشرف عليها القاضي، فعادةً ما يذكر القاضي الموكل له مراقبة عقود الأوقـاف ومدى التزام الواقف بشروط الوقف والتزامه برفع يد الحيازة على الملك، فنجد في أحدى العقود على سبيل المثال لا الحصر تحبيس الولية حسنى جميع الدويرة الكاينة بكوشة علي، رفعت المحبسة المذكورة يد الملك ووضعت يد الحـيازة لها ولمن عداها وللمرجع المذكور وطوبع في ذلك الشيخ القاضي حفظه الله وهو الطاهر ابن محمد بن علي[29] بتاريخ 1179هـ[30].

كما يقر القاضي صحة الوقف وهذا بذكره في الوثيقة وبعبارات صريحة في أخر العقد [وفقه الله بمنه ونص خطاب القاضي صح ما فيه]. بالإضافة إلى ورود أسماء الشهود مسبوقة بألقابهم وعبارات التعظيم في بعض الأحيان.

- **صيغة العقود:** إن توثيق العقود وكتابتها تعتبر من الأمور المشروعة حفاظا على الأموال من الضياع والحيلولة دون أكل أموال الناس بغير حق، كما تمنع حدوث الخصومات والنزاعات بين الأفراد.

تميزت كتابة عقود الأوقاف بالدقة المتناهية وهي وثائق متكاملة الأركان متشابهة الأجزاء والصياغة يغلب عليها أسلوب العامية والالتزام بالسجع وتكرار العبارات للتأكيد، وتنقسم إلى عدة أقسام يمكن تجزئتها على النحو التالي:

- **الافتتاحية:** وتشمل في الغالب الجهة الصادرة منها الوثائق وهذا بذكر المحكمة مسبوقا بعبارات التعظيم والتفخيم «بالمحكمة الشرعية بالجزائر المحمية».

- **ذكر القضاة:** بعد ذكر المحكمة يذكر اسم القاضي مشار إليه في بعض الأحيان أعلى الوثيقة، حيث تورده الوثائق بـ: «لدى سيدنا ومولانا» أو بعبارة قاضي القضاة مسبوقاً ببعض الألقاب الدالة عليه «شيخ مشايخ الإسلام - قاموس البلاغة ونبراس الإفهام» ثم ذكر الدعاء للقاضي «دام فضله وزيد في علاه أمين» أو «دام مجده وعلاه» كما يذكر مذهبه (مالكي أو حنفي).

المنارة للاستشارات

- **ذكر أسماء الشهود:** وردت أسماء الشهود بعد الصيغ الخاصة بذكر القضاة مع التعريف بهم بعد عبارة «بمحضر كل من» ثم ذكر أسماء الشهود مسبوقة بألقابهم مثل بمحضر المهدي الانشجاري، ثم ذكر الوظيفة أو الحرفة مثل المهدي الانشجاري الخياط.[31]

- **ذكر الواقف (المؤسس):** وهو صاحب العقار ومن أهل التبرعات حيث يشترط فيه بان يكون عاقلاً حراً بالغاً كامل الأهلية ويراد بهذه الكلمة بان يكون صالحاً لان يلتزم بعبارته فيكون مؤاخذ بها وثبوت أهلية الأداء.

وقد وردت في عقود التحبيس عدة صيغ متشابهة في المعنى للتعريف بالواقف بعبارة «أشهد على نفسه» ويرد معه الفعل الدال على التصرف بالفعل الماضي بان يقول وقفت - حبست - سبل - أبد - أكد - خلد - تصدق لله تعالى، وبهذا يكون الواقف قد أدى العمل القانوني وبصريح العبارة.

ويذكر أيضا في العقد المال المتقوم القابل للوقف و لهذا يجب أن يكون الأصل في الوقف عقاراً أو تابعاً للعقار، كما يجب أن تكون العين الموقوفة صالحة للبقاء ليمكن تنفيذ حكم التأبيد فيها، ومما يثير الانتباه في عقود الأوقاف الدقة المتناهية في تحدد مكان العقار حيث ترد في بعض العقود المشتملات والحدود الأربعة له[32].

ويصرح في عقود الوقف أيضا بإثبات ملكية الواقف للعين التي تجعل له حق التصرف عيناً ومنفعةً وتدل الصيغ الواردة في الوثائق على ذلك ومنها «على ملك أحمد العطار».

وبعد إثبات ملكية الواقف ترد إثبات صحة التصرف بالعبارة التالية: «وقفاً صحيحاً شرعياً وحبساً صريحاً وتأبيدا وتخليداً دائماً وصدقة جارية فلا يباع ولا يرهن ولا يورث إلا أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين».

إنشاء الوقف:

اشتملت على ثلاثة طبقات:

- الواقف والانتفاع
- أسرته وذريته وأشخاص آخرون من غير الأسرة إذا أراد صاحب الوقف إدراجهم في الوثيقة
- الوجهة النهائية

المنارة للاستشارات

الفقرات الختامية:

تشمل الفقرات الختامية الفقرات التنفيذية والتوثيق، فبعد إتمام الإجراءات الوقف ترد الفقرة الدالة على إثبات صحة التصرف وتنفيذه لدى القاضي الحنفي بعبارة: «شهد عليه بذلك وهو بالحالة الجايزة شرعاً». ثم ذكر التاريخ العقد.

وفي الأخير يدون التاريخ الذي إنشاء فيه العقد، ويرد في الوثائق بالصيغة التالية عرفهما بتاريخ شهر ربيع الأول عـام ثلاثة وخمسين ومائة وألف، يتم توقيع العقد من طرف الشهود ويصبح بذلك عقدا صحيحا واجب تطبيقه من الناحيتين الفقهية والقانونية.

- وهذا نموذج من عقود الأوقاف: العلبة 10 رقم: 36

«الحمد لله هذه نسخة رسم تحبيس ينقل هنا للحاجة لها نصها الحمد لله حضر لان بمحضر شهيديه وبالمحكمة الحنفية من ملك الجزائر المحروسة بالله تعالى أمام القاضي في التاريخ الواضع طابعه الرفيع بمنه المالك المعظم الأجل الزكي الأفضل التقي السيد يوسف بن السيد احمد واشهد على نفسه انه حبس ووقف لله تعالى جميع السدسي الاثنيين من الدار الكاينة بسوق الخراطين ابتداء على نفسه ينتفع به مدة حياته ثم بعد وفاته على أولاده الموجودين الآن وهم الشاب العربي والشاب محمد وعمر واسيا وحسنى ونفيسة وعلى ما يتزايد له بعد إن قدر الله بذلك الذكر والأنثى سواء بل للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يدخل الأبناء مع وجود الآباء في الذكور وأما الإناث مدة حياتهن فان انقرض بنات الصلب فلا مدخل للاولادهن بل ينقل منابهن للذكور ثم أولادهم وأولاد أولادهم ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام فان انقرضوا عن أخرهم فيرجع الحبس إلى فقراء الحرمين الشريفين مكة والمدينة بعد التبدية بما تستداع به منفعة الحبس المذكور ورفع المحبس المذكور يد الملك ووضع يد الحيازة له ولمن عداه وللمرجع المذكور وشهد عليه بذلك وهو بالحالة الجايزة شرعاً وعرف بتاريخ أواسط جمادى الأولى عام ثلاثـة وخمسين وماية وألف وفقه الله بمنه انتهت قابلها بأصلها المنقولة منه بما ثلته وشاكلته وبصحة ذلك لفظا فير شهادته هنا بتاريخ أعلاه.

اسم الشهود	اسم الشهود
التوقيع	التوقيع

المنارة للاستشارات

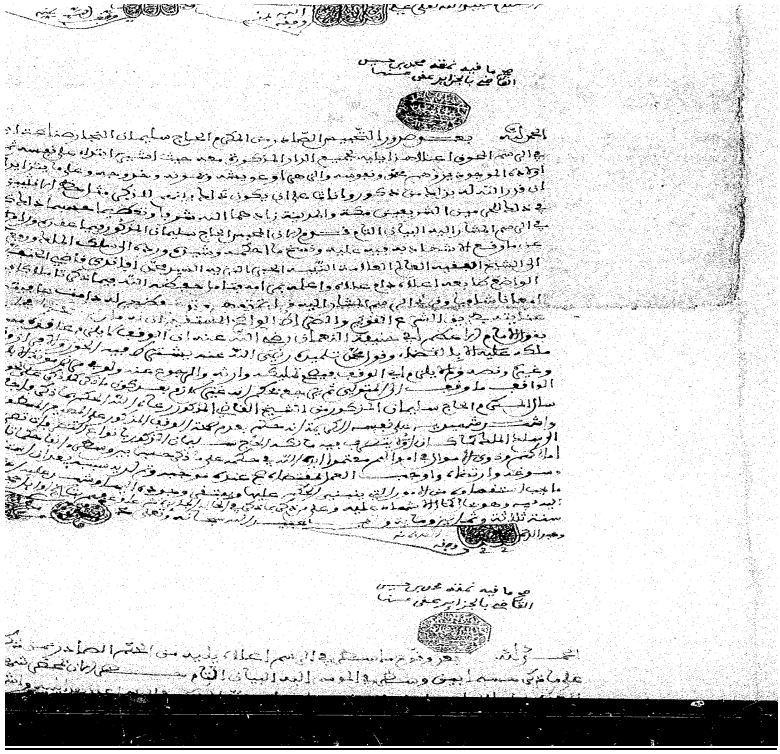

جدول يبرز أهمية وثائق الوقف

العلبة	التاريخ	الواقف	طبيعة الوقف	مصدر الوقف	مكان الوقف	المكانة الاجتماعية	الجهة النهائية
50	1154 1741	قائمة بنت الحاج	نصف الدار		حارة اجنان	النساء	فقراء الحرمين
54	1174 1760	مصطفى أودباشي ابن محمد التركي	نصف الجنة	ملك	بوزريعة	الجيش	فقراء الحرمين

المنارة للاستشارات

54	1149 1736	عائشة بنت علي	الجنة+ الجنينة	ملك	بوزريعة	النساء	فقراء الحرمين
54	1199 1784	الحاج احمد بن هنية	الجنة	ملك	بوزريعة		فقراء الحرمين
54	1126 1714	محمود بلودباشي	الجنة	ملك	بوزريعة	الجيش	فقراء الحرمين
54	1175 1761	المعظم مصطفى رايس قبطان	الجنان	ملك	بوزريعة	الجيش	فقراء الحرمين
54	1125 1713	ابي العباس السيد احمد الترجمان بدار الحارة	الجنة		بوزريعة	الادارة	فقراء الحرمين
54	1146 1733	الحاج محمد الفخار ابن قاسم المتيجي	الجنة		بوزريعة	الحرفة	فقراء الحرمين
32	1174 1760	فاطمة بنت احمد	3/6 الدار	الدار ملك		النساء	فقراء الحرمين

المنارة للاستشارات

32	1143 1730	سعيد البجاوي ابن موسى	الدار	ملك	حومة بابا احمد		فقراء الحرمين
32	1152 1739	محمد الانجشاري ابن حسين	العلوي			الجيش	فقراء الحرمين
32	1146 1733	علال الانجشاري ابن محمود	الغرفة			الجيش	فقراء الحرمين

الهوامش:

1 اشتقت كلمة أرشيف من الإغريقية أرخيون ARCHEION كانت تطلق في الأصل على سجلات الحكومة ووثائقها أي الأرشيف العمومي واستعمال كلمة أرشيف باعتبارها من الكلمات الحديثة شانها في ذلك المئات من الألفاظ التي فرضتها الحضارة المعاصرة فأخذت طريقها إلى اللغة العربية مثل الفلسفة والجغرافيا والتلفزيون وغيرها. والأرشيف هو المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة أو غيرها من الوثائق التاريخية الهامة.

2 خليل الساحلي، «سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي»، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد1، ، تونس، جانفي 1974 . ص 27.

3 لقد عرف القانون 88/ 09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408هـ الموافق في 26 يناير سنة 1988م يتعلق بالأرشيف الوطني في المادة 2 أن الوثائق الأرشيفية بمقتضى القانون هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أي مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها. أنظر: الجريدة الرسمية، العدد 4، القانون 88/ 09 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408هـ الموافق في 26 يناير سنة 1988، ص 139.

المنارة للاستشارات

4 خالد زيادة ، «السلطة المدنية من خلال وثائق المحكمة الشرعية»، **المجلة التاريخية المغربية**، أعمال المؤتمر الحياة الاقتصادية للولايات العربية و مصادر وثائقها في العهد العثماني، عدد 39-40، 1985، ص 510.

5 بريجيت مارينو - توموكي أوكاوارا، دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية، المعهد الفرنسي لدراسات العربية بدمشق، مركز الوثائق التاريخية بدمشق، إشراف دعد الحكيم، دمشق ،1999، ص 31.

6 شهاب الدين يلس الوثائق الوطنية - الفهرس التحليلي للوثائق الجزائرية للرصيد العثماني، الجزائر، 1987 ص ص 1-3.

7 الوقف والتحبيس والتسبيل بمعنى واحد، وهو لغة: الحبس عن التصرف، وعرفه الفقهاء بأنه إعطاء عين لمن يستوفي منافعها والانتفاع بها أو الانتفاع فقط على وجه التأبيد أو على وجه التوقيت. أنظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط ،مجلد الثالث، دار الفكر، بيروت، 1983 ،ص 205.

8 عائشة غطاس، «سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع مدينة الجزائر العهد العثماني»، **مجلة إنسانيات**، عدد 3 شتاء ،1997، ص 70.

9 سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 3، رقم 41.

10 تحتوي سجلات بيت المال على 11 علبة و 64 سجلا تخص القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر وتتناول مواضيع متعلقة بالتركات والوفيات وعائدات الأوقاف ونفقات الفقراء والغرباء والمفقودين. أما دفاتر البايلك تحوي على 386 سجلا موزعة على 36 علبة تغطي الفترة من منتصف القرن السابع عشر ميلادي إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي وتتعلق في مجملها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. أنظر:

ناصر الدين سعيدوني، «وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائري وإمكانية استغلالها في التاريخ الاجتماعي للجزائر»، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد93/ 94، ص ص 257-258.

11 ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية وأبحاث في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 2000 ،ص 74.

12 محمود عباس محمد، وثيقة، إنشاء وقف من العصر العثماني الصادرة من محكمة الباب العالي 12 شوال 1204هـ بدار الوثائق القومية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984م، ص 9.

المنارة للاستشارات

13 فضيلة تكور، «رصيد الفترة العثمانية من وثائق الأوقاف بالأرشيف الوطني» ، **مجلة دراسات إنسانية**، أعمال الندوة 29/ 30 ماي 2001، ص 73-74.

14 علي باشا: يدعى بعلي باشا نقسيس حكم بين الفترة الممتدة {1754-1766} من أهم أعماله محاولة إخضاع تونس، وفي عهده وقعت بمدينة الجزائر زلازل متوالية عام 1755م دامت شهرين، كما أعاد احتلال تلمسان عنوةً واعدم القائد رجم البجاوي الذي ثار فيها وحكمها. أنظر كتاب أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص51.

15 سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 48/ 2، بدون رقم

16 سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 42/ 1، رقم44.

17 سلسلة المحاكم الشرعية، العلبة 32، رقم 2/ 1.

18 م.ش العلبة 13/ 1 رقم 45.

19 الفحوص: هي الريف المحيط بالمدينة مباشرة وقد أسندت مواقيتها لموظف يدعى "قائد الفحص

20 تضم مدينة الجزائر عدة أبواب اختلف في عددها فقد ذكر هايدو Haedo أن أبواب مدينة الجزائر كانت تسعة أبواب، بينما يرى مورقان Morgan ودوكاسي وغيرهم بأن عدد أبواب مدينة الجزائر هي خمسة أبواب فقط، يتم فتح هذه الأبواب عند مطلع النهار ويتم إغلاقها عند غروب الشمس وبعض يقول بعد صلاة العشاء.

21- Raymond : Grandes villes arabes , op-cit, p 133.

22- Mustapha ben hamouche , « Les quartiers résidentiels et les organisation population à Alger a l'époque ottomane», R.H.M année 23.83/84 juillet – août 1996.p 518.

23 حمام المالح: يعتبر من التحصينات القديمة في مدينة الجزائر ولكنه بقي ناقصا من أجل حماية المدينة.

24 عين الزنبوجة: يقول الأندلسيون هم من قاموا بإنشائها عند وصولهم المدينة بطريقة جديدة في بناء العيون (olivier sauvage) وهي أكبر عيون مدينة الجزائر.

25 عين عبد الله العلج: وهو الأسير المسيحي إلى دخل الإسلام.

26 عقبة الشرشالي: تقع في القصبة القديمة.

27 سيدي الأكحل: نسبة إلى زاوية بنيت في 1669 وفي 1750-1751 عوضت بمسجد.

المنارة للاستشارات

28 تبيرغوتين: كلمة بربرية تعني البرغوت انظر:

25. Albert Devoulx Topographie, Manuscrit BN, pp ,176-177.

26 زنقت بن فارس: zenket Ben farés بدا استعمال هذا الاسم في 1678–1679 سميت نسبة إلى الأندلسي الحاج علي بن فارس كان مالك لإحدى المنازل في هذه الحومة.

27 .Albert Devoulx, Alger, Op- cit ,p 37.

28 لربما يعود هذا التمركز لقرب كل فئة من مقر نشاطه فعقبة شرشالي التي تقع في أسفل القصبة منطقة قريبة من السكنات الواقعة في المنطقة والقريبة إلى فئة الجيش، أما حارة اجنان كان بها ديوان العسكر.

29. Diégo de Haedo, Topographie et histoire générale d'Alger, Edition Bouchene, Paris ,1998, p52.53.

30 القصبة: تذكر الوثائق القصبة القديمة والتي نعتقد بأنها القصبة السفلى والقصبة الجديدة وهي القصبة العليا أو "سند الجبل".

31 م.ش العلبة 13/ 1 رقم .45

32. AVE MARIE, Histoire d'Alger et de la régence année 1765, traduit par : E-ESCAMILLA (microfilm(B.N) HAMMA, n° MRM 20-p32-33.

المنارة للاستشارات